م. أشرف عفيفى ..الطاقة المستدامة وترشيد استخدام الطاقة مسئولية مجتمعية

الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

المسئولية

نشرة الكترونية مجانية ربع سنوية تصدر عن الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

عدد رقم (١٧)
أكتوبر ٢٠١٧

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة يطلق مسابقة إنترنت لذوى الإحتياجات الخاصة

الإحتفال باليوم العالمى للمسئولية المجتمعية

بمشاركة مصر ووفود ٨ دول عربية الأيزو تنظم ورشة عمل إقليمية للتوعية بالمواصفة الدولية لمكافحة الرشوة بلبنان

مصر تشارك في الإجتماع الثالث للجنة الفنية الدولية للحوكمة المؤسسية بالصين

رئيس مجلس الإدارة
م. أشرف أسماعيل عفيفى

رئيس التحرير
م. أسامة المليجى

مدير التحرير
أ. أسماء عبد المحسن

المراجعة
ك. عبير عبد المنعم

سكرتير التحرير
أ. جمال عبد العليم

النشر الالكترونى
أ. أحمد محمد

الإخراج الصحفى

التنسيق والتصميم
أ. مصطفى صبرى

وحدة الإعلام
MEDIA Unit
الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة
Egyptian Organization for Standardization and Quality

بقلم:
م. أشرف أسماعيل عفيفى
الطاقة المستدامة وترشيد استخدام الطاقة مسئولية مجتمعية ٣

بقلم م. أسامة المليجى
الابتكار المجتمعى والاستدامة ٤

أ. جمال عبد العليم
أبعاد التنمية المستدامة ٤

فيفكا أندرتون
التنافس مع التصور والسمعة والثقة لتأمين النمو فى مصر؟ ٥

تجربة رائدة فى المسئولية المجتمعية !!!! ٧

باب الأخبار ٨

بقلم: م. أشرف عفيفى

الطاقة المستدامة وترشيد استخدام الطاقة مسئولية مجتمعية

يواجه المجتمع عدة تحديات بيئية منها استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث والتغير المناخى وتدمير البيئات الطبيعية وتعرض بعض الكائنات الحية للإنقراض وانهيار الأنظمة البيئية بأكملها وتدهور المستوطنات فى الريف والحضر، ومع الزيادة السكانية فى العالم وتزايد الإستهلاك فإن هذه القضايا أصبحت ذات أثر متزايد لتهديد الأمن البشرى وصحة ورفاهية المجتمع. لذلك فإن هناك حاجة لتحديد اختيارات للتقليل والتخلص من النماذج غير المستدامة للإنتاج والإستهلاك وكذلك التأكد من إستدامة الموارد التى يستهلكها كل فرد.

إن القضايا البيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية مترابطة، والتطرق لهذه القضايا يتطلب توجهاً شاملاً ونظامياً وجماعياً. إن المسئولية البيئية هى شرط مسبق لبقاء ورفاهية البشر، ولذا فإنها تعتبر جانباً هاماً من جوانب المسئولية المجتمعية. وترتبط قضايا البيئة إرتباطاً وثيقاً مع الموضوعات الجوهرية والقضايا الأخرى المتعلقة بالمسئولية المجتمعية. ولضمان إتاحة الموارد فى المستقبل، فإن الأنماط الحالية للإستهلاك والإنتاج تحتاج إلى التغيير حتى تعمل ضمن قدرة التحمل لكوكب الأرض. ويقصد بالإستخدام المستدام للموارد المتجددة أن يتم إستخدامها بمعدل أقل من أو مساوى لمستوى اكتماله الطبيعي، وبالنسبة للموارد غير المتجددة (مثل الوقود الأحفورى والمعادن) فإن الإستدامة طويلة الأمد تتطلب أن يكون معدل استخدامها أقل من المعدل الذى يتم به استبدالها بموارد أخرى متجددة. ويمكن أن تحقق المنشأة تقدماً تجاه الإستخدام المستدام للموارد من خلال استخدام الطاقة والوقود والمواد الخام ومعالجة المياه والأراضي بطريقة أكثر مسئولية ومن خلال دمج أو استبدال الموارد غير المتجددة بالموارد المتجددة وذلك عن طريق استخدام – على سبيل المثال – التقنيات المبتكرة فى شتى المجالات لتحسين كفاءة الإستخدام ومن بينها كفاءة إستخدام الطاقة حيث ينبغى على المنشأة أن تنفذ برامج حول كفاءة الطاقة لتقليل الطاقة اللازمة للمباني والنقل وعمليات الإنتاج والمعدات والأجهزة الإلكترونية وتقديم الخدمات أو الأغراض الأخرى. كما أن تحسين الكفاءة فى استخدام الطاقة ينبغى أن يكمل أيضاً المجهودات المبذولة على مستوى الدولة لتطوير الاستخدام المستدام للموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية والكهرباء المائية وطاقة المد وطاقة الرياح والكتلة البيولوجية.

هذا وقد قامت منظمة الأيزو بوضع الأدوات الفنية فى سلسلة مواصفات الأيزو ١٤٠٠٠ كإطار عام لمساعدة المنشآت عند معالجة القضايا البيئية بطريقة منهجية وكذا تحديد متطلبات نظام كفاءة إستخدام الطاقة فى المواصفة القياسية الدولية «ISO 50001» في سياق الدور المحوري الذي تقوم به المواصفات القياسية والمعايير الوطنية والدولية للإستدامة.

الإبتكار المجتمعى والإستدامة

المهندس اسامه المليجى
رئيس التحرير
مقرر اللجنه الوطنية للمسئولية المجتمعية

تسعى جميع المنظمات اليوم إلى تقديم الخدمات أو السلع التى تلبى متطلبات وتوقعات مجتمعاتها وتوفر الرفاهية والصحة لابنائها وفى هذا الإطار ينبغى أن تعمل كل منشأه على أن يكون لها دور ملموس وواضح فى خدمة المجتمع من خلال التعرف على متطلباته وتقديم الخدمات التى تلبى تلك المتطلبات ليس بخدماتها الحالية فقط، وإنما بابتكار خدمات ومنتجات جديدة يحتاجها المجتمع وقد أدرك العالم قوة الابتكار في إحداث ثورة في الأعمال والاقتصاد.

وكلنا يرى الآن كيف يظهر الابتكار القدرة المؤثرة للأفراد والبلدان على الأعمال والسياسة والمجتمعات، حيث يلعب الابتكار دورا متزايدا في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية.

وينبغى على صانعي السياسات وقادة الأعمال أن يقوموا بخلق بيئة تدعم الابتكار وتنشر فوائده في جميع أنحاء المجتمع.

الابتكار هو الآن قضية وطنية ذات أولوية قصوى، حيث أن الحلول التقليدية لن تجدى سريعاً مع المخاطر العالية والتحديات التى تواجه التنمية المستدامة.

إن الابتكارات المجتمعية هى الابتكارات المفيدة للمجتمع والتى تعزز قدراته على العمل بأسلوب مسئول ومستدام.

والابتكار التكنولوجي هو عملية يتم من خلالها تطوير تقنيات وتكنولوجيات جديدة يتم إتاحتها للإستخدام على نطاق أوسع.

ففي مجال الطاقة مثلا، لقد ساعد الابتكار التكنولوجي فى توسيع نطاق إمدادات الطاقة من خلال تحسين تقنيات الاستكشاف، وزيادة كفاءه تحويل الطاقة والاستخدام النهائي أو الأستهلاك وتحسين وفرة ونوعية خدمات الطاقة، كما أن الحد من الآثار البيئية لعمليات إستخراج الطاقة وتخزينها ونقلها واستخدامها كان هو الدافع وراء معظم الابتكارات في مجال الطاقة، وعلى الرغم من طبيعة خدمات الطاقة وأهمية الحد من آثارها البيئية فأن الحكومات تستثمر بشكل كبير فى برامج البحث والتطوير للأغراض التجارية والتمويلية مع أستثمارات هامشية للإبتكار فى مجال موارد الطاقة الجديدة والمستدامة

إن الإبتكارات البيئية تتطلب التركيز على منهج جديد لمواجهة التحديات المتعلقة بإيجاد الحلول التي تجمع بين العلم واستخدام التطبيقات التكنولوجية لتوفير مستقبل مستدام وتطوير منتجات جديدة والتي من شأنها حماية وتحسين البيئة بكامل عناصرها والتى تشمل التربة والهواء والماء والغذاء في كل من البيئة الطبيعية الريفية والحضرية.

وسوف تعمل الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ونشرة «المسئولية» على نشر ثقافة الابتكار التكنولوجى والبيئى والمجتمعى فى إطار تركيزنا على المسئولية المجتمعية والاستدامة .

أبعاد التنمية المستدامة

أ/ جمال عبد العليم
رئيس وحدة الإعلام .. هيئة المواصفات والجودة

التنمية المستدامة هي مصطلح يهدف إلى تطوير الموارد البشريّة والطبيعيّة، وتحسين الحياة الإجتماعية والإقتصادية مع تلبية احتياجات الحاضر دون التدخّل بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصّة بها، وتعدّ التنمية المستدامة من الفرص المميّزة التي تتيح إمكانية إقامة الأسواق وفتح مجال العمل ودمج المهمشين في المجال المجتمعي ومنح كلّ فرد الحرية والقدرة على اختيار مستقبله، وفي هذا المقال سنتعرف على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي :

البعد البيئي

تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد الطبيعية مثل المياه، بهدف ترك بيئة ملائمة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدامها بشكلٍ دقيق.

البعد الإقتصادي

تسعى التنمية الإقتصادية في البلدان الغنية إلى إجراء العديد من التخفيضات المتتالية في مستويات استهلاك الموارد الطبيعيّة والطاقة، فمثلاً استهلاك الطاقة الناتجة من الغاز، والفحم، والنفط في الولايات المتحدة أعلى منها في الهند بـ ٣٣ مرة.

البعد الإجتماعي

تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الجيل الحالي، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

التنافس مع التصور والسمعة والثقة لتأمين النمو فى مصر؟

فيفكا أندرتون : المؤسس والرئيس التفيذى لشركة فيتا للخدمات الإستشارية

هل أنت، مثل العديد من الآخرين، تواجه قضايا النمو والربحية في عملك في مصر؟ هل يتم معالجة الأسباب الحقيقية؟

نحن نعلم جميعاً أن الشركات المصرية قد عانت من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية على مدى السنوات السبع الماضية، كما أننا نعلم جميعاً عن وضع العملة والتضخم ووسائل الإعلام الموجهة سياسياً والقضايا الأمنية. ويبدو أن هذه القضايا جميعها قد أعاقت بشكل جذرى النمو بسبب تأثيرها على التجارة الدولية وولاء المستهلك والاحتفاظ بالموظفين، غير أن التحليل العميق لهذه القضايا يكشف عن بعض الموضوعات الأساسية الأخرى الكامنة وراء التصور والسمعة والثقة.

إن مصر فى وضع مثالى للتصنيع، فموقعها الجغرافى المركزى يسمح بنفاذ التجارة إلى منطقة حوض البحر المتوسط والوصول السريع إلى الخليج العربى. وتوفر قناة السويس بعد تجديدها طريقاً مثالياً إلى شبه القارة الهندية وبوابة إلى الأسواق الأفريقية المتنامية. وتحظى مصر بموقعاً مركزياً جذاباً للأعمال التجارية خصوصاً مع تكاليف العمالة المعقولة والشباب ذوى المواهب والمتعلمين تعليماً جيداً ممن يتمتعون بمهارات لغوية متخصصة.

وقد قدمت شركة برايس ووترهاوس كوبرز تقريراً عن توقعات النمو الإقتصادى لأكبر ٣٢ اقتصاداً بين دول العالم على المدى البعيد، وكيف سيتغير ترتيب اقتصاديات العالم بحلول عام ٢٠٥٠؟ وقد كانت توقعاتهم بالنسبة لمصر بأن تصبح رقم (١٩) من بين أكبر اقتصاديات العالم فى عام ٢٠٣٠ وسوف تصل إلى المركز رقم (١٥) بحلول عام ٢٠٥٠.

وتعطى هذه البيانات مؤشرات على الثقة فى الاقتصاد والتوقعات الإيجابية، ولكن لماذا لا نشعر بذلك على أرض الواقع؟ فلا تزال الشركات المصرية تواجه صراعاً قوياً لرؤية الإشارات الصحيحة لهذا النمو والصفقات الملموسة التى يمكن أن تدفع هذا التغيير.

وبعد أن عملت فى مصر لسنوات عديدة التقيت خلالها برجال وسيدات أعمال الذين يشعرون بخيبة أمل بعض الشىء عندما يحاولون المشاركة فى عملية تصدير وترخيص وإطلاق مبادرات التصنيع المحلية والوصول إلى المواهب وكسب ثقة المستهلك. وقد أدخلت الشركات الأجنبية على نحو متزايد متطلبات أكثر صرامة عند تقييم الشركاء والموردين وأصحاب الإمتيازات فى مصر، فلم يعد كافياً أن يتم تقديم حلول فعالة من حيث التكلفة حيث أن السوق العالمية تتطلب محترفين لتقييم مجموعة من الجوانب من أجل حماية علامتهم التجارية وسمعتهم. وتدرك الشركات متعددة الجنسيات حالياً أنهم قد يفقدون مكانتهم ذات السمعة الطيبة فى غمضة عين، فكل من المستثمرين والمستهلكين لن يقبلوا فضائح تتعلق بسلوك محتال وعدم الامتثال لقوانين العمل والأثر البيئى وسلامة المستهلك. إن المستهلكين اليوم لا يغفرون بسهولة لشركة أساءت استخدام ثقتهم بها، فهم يستندوا فى اختياراتهم ليس فقط على السعر ولكن على المعرفة بأن المنتجات يتم تصنيعها من قبل شركات تتبع السلوك الأخلاقي وتقدم سلع ذات جودة عالية وبرامج رعاية اجتماعية آمنة لموظفيها ومنهجية مسئولة تجاه البيئة وهذا بدوره خلق الوعى والحذر فى القطاع المالى. ويسجل مؤشر داوجونز للإستدامة (DJSI) رغبة كبيرة للإستثمار فى الأعمال التجارية والصناعية المستدامة.

إن هذه الظاهرة ليست ظاهرة أجنبية، فالمستهلكين المصريين لديهم أيضاً إدراك واضح وثقة متزايدة فى العلامات التجارية الأجنبية. وقد بذلت جهود كبيرة للوصول إلى المنتجات الدوائية والإلكترونيات والسلع المعمرة وغيرها من المنتجات الأجنبية، كما أن الفضائح فى مجال الصناعات الغذائية الوطنية جعلت المستهلكين يتوجهون إلى السلع المستوردة الآمنة خاصة لأسرهم وأطفالهم والحيوانات الأليفة وبشكل مماثل فإنه يتم جذب الموارد البشرية الموهوبة فى مصر للعمل فى الشركات التى تتمتع بمكانة مرموقة فى السوق.

ويحتاج الأمر لكى يتم التغلب على انعدام الثقة أن يتم التركيز والعمل بجدية لتطوير حوكمة المنشأة وقيمها وعمليات صنع القرار بها بالتعاون الوثيق مع أطرافها المعنية، فمن خلال التواصل والشفافية سيتم توافر الثقة وزيادة قيمة العلامة التجارية.

عند العمل مع تحول الأعمال فى مصر فيمكن أن يكون الطريق إلى النمو صعباً إلا أن مفتاح هذا العمل هو خلق قيمة متزايدة للعلامة التجارية من خلال تحسين التصور والسمعة والثقة. وهذا لا ينطوى فقط على استراتيجيات التسويق المناسبة بل أن الأمر يتطلب أيضاً أن يتم دعمه من خلال تطوير القيادة والسياسات والإجراءات. وعلى ذلك تصبح المواصفة القياسية الدولية «ISO 26000» أداة رئيسية لتقديم الإرشاد، كما تستخدم الشركات الأجنبية فى كثير من الأحيان ISO 26000 أيضاً للتقييم والعناية الواجبة لتقييم الموردين وشركاء العمل.

وغالباً ما تم إساءة استخدام هذه المواصفة الدولية ووضعها على بطاقة البيانات كأداة لتحسين العلاقات العامة للأنشطة الخيرية للمنشأة.

وأتمنى أن توضح هذه المقالة القصيرة التصور وواقع أداء المنشأة فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، وكيف أنه من خلال تطبيق المواصفة الدولية ISO 26000 يمكن أن يتم التأثير على ما يلى – من بين أمور أخرى:

- الميزة التنافسية.
- السمعة.
- القدرة على جذب والإحتفاظ بالموهوبين والعملاء والزبائن أو المستخدمين.
- المحافظة على معنويات الموظفين والتزامهم وإنتاجيتهم.
- وجهة نظر المستثمرين والملاك والمانحين والجهات الممولة والمجتمع المالى.
- العلاقة مع الشركات والحكومات ووسائل الإعلام والموردين والنظراء والعملاء والمجتمع الذى تعمل فيه.

الإصلاح التشريعى للحوكمة خارطة للإصلاح الإدارى والإقتصادى

د. كارم فاروق الشويخ
مساعد مدير عام مدير إدارة الحوكمة والجودة
جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات الناشئة والمتقدمة، وبادرت معظم الدول إلى سن تشريعات تنظم العمل بقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة لقناعتها بأنها باتت تشكل السبيل الشافي ضد الفساد، وضمان لنزاهة المعاملات المالية، وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة، حيث قامت الدول بإصدار التشريعات اللازمة بهدف تحديد معالم نظام قانوني متكامل لحوكمة الشركات، وتتضمن أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ هدفين متعلقين بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة الإقتصادية وهما «تشجيع النمو الإقتصادي المستدام، وإتاحة العدل للجميع وبناء مؤسسات فعالة وجامعة وقابلة للمساءلة على كافة المستويات» .

وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات التي حددتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام ١٩٩٩ وإعادة إصدارها في عام ٢٠٠٤، والتعديلات الأخيرة الصادرة في عام ٢٠١٥، مرجعية عامة لحوكمة الشركات في العالم، وهي خطوط إرشاديه تساعد على تحسين أداء المؤسسة وتتكون المبادئ الرئيسية للحوكمة من (الإطار العام، الحقوق والمعاملة المتكافئة للمساهمين، دور المستثمر المؤسسي والأطراف المختلفة بأسواق المال، دور أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية، مسئولية مجلس الإدارة)، والحوكمة الرشيدة هي «الإدارة الجيدة لجميع المؤسسات في الدولة من خلال سياسات، وآليات، وممارسات تقوم على المبادئ التالية : «الشفافية، والمشاركة، والعدالة، والاستجابة، والفعالية، والكفاءة، وسيادة القانون، والمساءلة، ومكافحة الفساد».

وتحتاج المؤسسات في الدول الى تطبيق آليات ومبادئ ومعايير الحوكمة لجذب الاستثمارات والمحافظة على استقرار الأسواق المالية والإقتصادية وتتحمل هذه المؤسسات مسئوليتها المجتمعية تجاه الأفراد والمجتمع بغرض تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة. إن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات هو الحل الأمثل والأسرع لمعالجة السلبيات التي رافقت انهيار العديد من الوحدات الإقتصادية، والتي تعتبر نواه لأى نظام اقتصادى بالدول وخاصة الصاعدة، كما أن تطبيق ممارسات الحوكمة السليمة يعتبر أساس جيد للإسراع بأى برنامج للإصلاح الاقتصادي .

ودأبت مصر مثل معظم الدول على جمع المبادئ المتعلقة بحوكمة الشركات في نظام لائحة أو دليل للعمل به وعادة تكون قواعدها إسترشادية ولا تأخذ الصفة الإلزامية في التطبيق والتعميم، وتأخذ في الغالب أحد أشكال التنظيم التشريعي التالية (قرارات وزارية أو أدلة تطبيقية لممارسات الحوكمة) صادرة عادة من السلطات الرقابية، ونص الدستور المصري الصادر في ٢٠١٤ في الفصل الثاني « المقومات الاقتصادية» المادة (٢٧) على ان «يلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة ..» ولم يرق التنظيم التشريعي للحوكمة بمصر لمستوي قانون مستقل منظم لتطبيق الحوكمة بمؤسسات الدولة، ليساهم في تحسين الإصلاح الإداري والاقتصادي لمؤسسات الدولة .

ولتحسين ممارسات وتشريعات حوكمة المؤسسات والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، وصولاً للإصلاح التشريعي للحوكمة الذي يعتبر مدخل لتحسين الإصلاح الإداري والاقتصادي لكل المؤسسات بالدولة، نحتاج لتوفير إطار عام ملائم لبناء قانوني منظم ومستقل لتطبيق الحوكمة في مصر، يحسن الاصلاح الادارى لمؤسسات الدولة ويساعد علي تحسين الاصلاح الاقتصادي، مع إعادة النظر في التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات بمصر ليكون متوافقا مع الدستور والتشريعات المتعلقة بالمعاملات التجارية وخصوصًا القوانين المنظمة للشركات وأسواق المال بما يلائم القواعد القانونية المتعلقة بحوكمة الشركات، وإصدار قانون مستقل لحوكمة الشركات بما يتوافق مع التشريعات السارية وبما يواكب التوجه العالمي متضمنا قواعد حوكمة الشركات وقواعد الحوكمة الرشيدة في المؤسسات العامة والحكومية ويجعل من الاصلاح التشريعي للحوكمة خارطة للاصلاح الاداري والاقتصادي بالدولة، علي أن يتضمن البناء القانوني المقترح العناصر الآتية:

الباب الأول : الإطار العام للحوكمة

- دور الدولة والجهات التشريعية والرقابية.
- مفهوم حوكمة المؤسسات.
- أهداف ومزايا تطبيق حوكمة المؤسسات.
- مبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة با لمؤ سسا ت .
- نطاق التطبيق.
- تفسير قاعدة الالتزام بالتطبيق
- التعريفات

الباب الثاني : المحاور الرئيسية لحوكمة المؤسسات

المحور الأول: الجمعية العامة للمساهمين (تشكيل الجمعية العامة - حضور الجمعية العامة - أعمال الجمعية العامة - قرارات الجمعية العامة)

المحور الثاني: مجلس الإدارة (تشكيل مجلس الإدارة - اجتماعات مجلس الإدارة - دور مجلس الإدارة ومسئولياته - مسئوليات رئيس مجلس الإدارة - مسئوليات عضو مجلس الإدارة المنتدب - دور أمين سر مجلس الإدارة)

المحور الثالث: لجان مجلس الإدارة (لجنة المراجعة - لجنة الترشيحات - لجنة المكافآت - لجنة إدارة المخاطر - لجنة الحوكمة - اللجان الأخرى)

المحور الرابع: البيئة الرقابية (نظام الرقابة الداخلية - إدارة المراجعة الداخلية - إدارة المخاطر - إدارة الالتزام - إدارة الحوكمة - مراقب الحسابات)

الباب الثالث : الإفصاح والشفافية

- التعريف بالإفصاح والشفافية
- المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي
- أدوات الإفصاح والشفافية

الباب الرابع : مواثيق ولوائح وسياسات حوكمة المؤسسات

أولا: المواثيق واللوائح

- ميثاق الأخلاق والسلوك المهني
- لائحة عمل مجلس الإدارة
- لوائح عمل لجان مجلس الإدارة
- أدلة الاجراءات المنظمة للعمل

ثانيًا: السياسات

- سياسة تتابع السلطة
- سياسة الإفصاح
- سياسة الإبلاغ عن المخالفات
- سياسات تعارض المصالح
- سياسة المسئولية المجتمعية والبيئية

كلية الإدارة والتكنولوجيا - مبادرات استراتيجية الاستدامة

د. عزة الشرباصى : مدرس بكلية الإدارة والتكنولوجيا
د. هند عبد الحليم حافظ : مدرس بكلية الإدارة والتكنولوجيا

تأسست كلية الإدارة والتكنولوجيا التابعة للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى عام ١٩٩٢؛ جاء تأسيسها بهدف خلق مصدر للمعرفة والمهارات لقطاع الأعمال والمهنيين. كلية الإدارة والتكنولوجيا لديها خبرة في تطبيق DNV ISO 9001 واعتماد الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (نقاء) في عام ٢٠١٧ بلغ عدد العاملين بكلية الإدارة والتكنولوجيا ١٦٠ ما بين أعضاء هيئة التدريس وإداريين، ٦٨ ٪ من العاملين بكلية الإدارة والتكنولوجيا هم من الإناث و ٣٢ ٪ من الذكور، وهذا يتفق مع البند 6.3 الوارد بالموضوع الجوهرى الخاص بحقوق الإنسان بالمواصفة القياسية الدولية ISO 26000.

في عام ٢٠١٣ تم اختيار كلية الإدارة والتكنولوجيا بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى للمشاركة فى مشروع الأيزو لتطبيق المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 للمسئولية المجتمعية في عدد من المنشآت الوطنية بثمانى دول بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي عام ٢٠١٥، تم منح كلية الإدارة والتكنولوجيا خطاب شكر من منظمة الأيزو والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة لقيامها بتطبيق المواصفة الدولية ISO 26000 من خلال خطة عمل تم وضعها بالتنسيق مع الخبراء الوطنيين والخبير الدولى ومتابعة تنفيذها للتغلب على الفجوات السابق تحديدها.

في الوقت الحالي، تركز الممارسات والأنشطة التي تقوم بها كلية الإدارة والتكنولوجيا على: رضاء الطلبة والعاملين، واحترام حقوق الإنسان وعدم التمييز، وحماية الصحة والبيئة. بالإضافة إلى خدمة المجتمع في مختلف الجوانب مثل الصحة والسلامة ممثلة في جلسات التبرع بالدم، والخدمات الطبية، وحدة إدارة الأزمات والكوارث، والتوعية الصحية عبر الموقع، الثقافة والتوعية العامة من خلال ندوات التوعية، ومعارض العمل وأنشطة خيرية ممثلة في التبرعات، يوم اليتيم، حملات لتوزيع البطاطين والرياضة والأعمال الخيرية.

الإجراءات المتخذة للتوافق مع متطلبات المواصفة الدولية ISO 26000

أظهرت كلية الإدارة والتكنولوجيا التزاما بتطبيق المواصفة القياسية الدولية ISO 26000 وذلك من خلال إجراء تحليل الفجوة وخطة العمل لأصحاب المصلحة والالتزامات، وفي عام ٢٠١٣ أنشأت كلية الإدارة والتكنولوجيا وحدة خدمة المجتمع والتنمية لاستضافة والمشاركة في الأنشطة ذات الصلة بالمجتمع. وتهدف هذه الوحدة إلى تطوير الأنشطة المجتمعية والثقافية وزيادة الوعي. ويتم الإعلان عن الفعاليات والأنشطة التي تم إجراؤها من خلال لوحات إلكترونية (لافتات رقمية)، وإعلانات عبر شبكة الإنترنت على الموقع الرسمي للكلية و «Moodle» نظام التعلم الإلكتروني. وتتعاون وحدة ضمان الجودة مع جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين لتحسين جودة العملية التعليمية ومتابعة عملية اعتماد كلية الإدارة والتكنولوجيا على الصعيدين الوطني والدولي، فضلاً عن قبول ١٢ طالباً معاقاً حيث وفرت الكلية مرافقين لهؤلاء الطلاب وتقدم منحة دراسية كاملة، وتوفر أعضاء هيئة تدريس لهم وإرشادهم.

بمشاركة مصر ووفود ٨ دول عربية
الأيزو تنظم ورشة عمل إقليمية للنوعية بالمواصفة الدولية لمكافحة الرشوة بلبنان

شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في ورشة العمل الإقليمية التي نظمتها المنظمة الدولية للتقييس (أيزو) بلبنان وذلك خلال الفترة من ٧ – ٩ نوفمبر ٢٠١٧ للتعريف بالمواصفة القياسية الدولية «أيزو ٣٧٠٠١ لسنة ٢٠١٦» الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة. هذا وقد مثل مصر في هذه الورشة ممثلين عن هيئة المواصفات والجودة (أ. أسماء عبد المحسن أمين اللجنة الفنية الوطنية المناظرة للجنة الدولية ISO/PC 278 الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة، م. أحمد محمد عبد العظيم رئيس وحدة الرقابة الداخلية بالهيئة) . هذا وقد شاركت في هذه الورشة الإقليمية أيضاً وفود من ٨ دول عربية أخري وهي: تونس، الجزائر، المغرب، سوريا، الأردن، لبنان، العراق، فلسطين والتي تم خلالها مناقشة العديد من الموضوعات ومنها:

- الدور الذي يمكن أن يسهم به تطبيق المواصفة الدولية ISO 37001 لنظم إدارة مكافحة الرشوة في تحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ الإستراتيجيات الوطنية في كل دولة لتحقيق التنمية المستدامة بما يتماشي مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٦-٢٠٣٠).
- العلاقة بين المواصفة الدولية «أيزو ٢٦٠٠٠» الخاصة بمبادئ وقضايا المسئولية المجتمعية والمواصفة الدولية «أيزو ٣٧٠٠١» الخاصة بنظم إدارة مكافحة الرشوة باعتبار أن مكافحة الفساد والرشوة أحد القضايا المنبثقة من ممارسات التشغيل العادلة المذكورة كأحد قضايا المسئولية المجتمعية بالمواصفة الدولية «أيزو ٢٦٠٠٠».
- استعراض بنود المواصفة الدولية «أيزو ٣٧٠٠١» وكيفية دمجها مع نظم الإدارة الأخري المطبقة بأي منشأة.

هذا وقد قامت كل دولة من الدول العربية المشاركة في هذه الورشة بعرض الإطار التشريعي لمكافحة الفساد بها، الممارسات الجيدة لمكافحة الفساد والوقاية منه، الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، التحديات التي تواجه عملية دعم / تشجيع القطاع الخاص للإستجابة لمبادرات مكافحة الفساد والرشوة، سبل الترويج للمواصفة الدولية ISO 37001 وتطبيقها بين المنشآت الوطنية..

جدير بالذكر أنه قد تم عرض احتياجات كل دولة من الدول التسع للترويج لهذه المواصفة الدولية، هذا وقد قامت ممثلة الهيئة بعرض احتياجات مصر وخطة عمل الهيئة للترويج لهذه المواصفة الدولية وتشجيع المنشآت الوطنية علي تطبيقها وحصولها علي شهادات وفقاً لمتطلبات هذه المواصفة.

مصر تشارك في الإجتماع الثالث للجنة الفنية الدولية للحوكمة المؤسسية بالصين

شاركت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة في اجتماعات اللجنة الفنية الدولية التابعة لمنظمة الأيزو ISO/TC 309 المعنية بإعداد مواصفات قياسية دولية حول الحوكمة المؤسسية والإبلاغ عن المخالفات والتي عقدت خلال الفترة من ١٢-١٧ نوفمبر ٢٠١٧ بالصين. وقد ترأس الوفد المصري أ. أسماء عبد المحسن خبير التنمية المستدامة بمنظمة الأيزو وأمين اللجنة الفنية الوطنية للحوكمة المؤسسية، وعضوية ممثل من هيئة الرقابة الإدارية، م. هاني الدسوقي المدير التنفيذي للمجلس الوطني للإعتماد، م. محمد حسن مدير عام تكنولوجيا المعلومات بالمجلس، إلى جانب مشاركة وفود من حوالي ٤٠ دولة من الدول الأعضاء باللجنة الدولية.

تم خلال هذه الإجتماعات عقد منتدى دولي لتبادل الخبرات بشأن آليات مكافحة الفساد بعدد من الدول وسبل الترويج وتشجيع عملية تطبيق المواصفة الدولية (ISO 37001) في المنشآت الوطنية بهذه الدول باعتبار أن هذه المواصفة الدولية تعد بمثابة أداة لمكافحة الرشوة وتقليل المخاطر ذات الصلة. وقد تم خلال المنتدى عرض تجارب عدد من الدول في وضع قوانين وتشريعات وضوابط لمكافحة الفساد والرشوة بها والوقاية منها من بينها مصر حيث قام عضو هيئة الرقابة الإدارية بالقاء عرض تقديمي تناول خلاله عرض الإجراءات والتشريعات المطبقة لمكافحة الفساد والرشوة وتلك التي لا تزال في مرحلة المناقشة للإقرار بالبرلمان المصري مثل قانون حماية الشهود والمبلغين والخبراء في قضايا الفساد والرشوة، كما قدمت ا. اسماء عبد المحسن عرضاً للإجراءات ضمن خطة عمل الهيئة للترويج ونشر الوعي بالمواصفة الدولية ISO 37001 .

جدير بالذكر أن منظمة الأيزو تقوم منذ بداية الألفية الثالثة بإعداد مواصفات قياسية دولية بمشاركة خبراء متخصصين من مختلف الأقاليم الجغرافية بما يُساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة مثل: المواصفة الدولية ISO 26000 للمسئولية المجتمعية، المواصفة الدولية ISO 20400 للشراء المُستدام، المواصفة الدولية ISO 37001 لنظم إدارة مكافحة الرشوة، المواصفة الدولية ISO 50001 لنظم إدارة الطاقة، المواصفة الدولية ISO 45001 للصحة والسلامة المهنية، المواصفة الدولية ISO 37000 للحوكمة المؤسسية والعديد من المواصفات الدولية الأخري التي تساعد على حشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة والتصدي لظاهرة تغير المناخ وحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالقاهرة يطلق مسابقة إنترنت لذوى الإحتياجات الخاصة

ينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والشركة المصرية للإتصالات، وبدعم من مايكروسوفت مصر مسابقة للإبتكار تحت عنوان «إنترنت للذوي الإحتياجات الخاصة»

والمسابقة جزء من برنامج القيادات الشابة للمبادرة التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية والتي تهدف إلى دعم وتمكين الفتيات والشباب صناع التغيير في المنطقة العربية لتصميم وتنفيذ حلول مبتكرة ومؤثرة للتنمية المستدامة، وفق بيان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتستهدف المسابقة أصحاب المشاريع والمبتكرين من الشباب الطموح الذين تتراوح أعمارهم بين ١٩ و٢٩ عامًا ولديهم نموذج للتطبيق يستخدم إنترنت الأشياء وتشترط المسابقة أن توجه الحلول المقترحة لمعالجة أحد الموضوعات التالية: النفاذ إلى الخدمات العامة والنقل والتعليم والتوظيف والصحة.

واستخدام إنترنت الأشياء كأداة لتحسين حياة الإنسان يعتبر حاليًا مجال جديد للإبتكار ويمثل ذلك أهمية خاصه للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون العديد من التحديات، لذلك فهناك حاجة للمزيد من الحلول المبتكرة لتحسين مستوى معيشتهم ودمجهم في المجتمع وتمكين الشباب وفتح آفاق جديدة لهم.

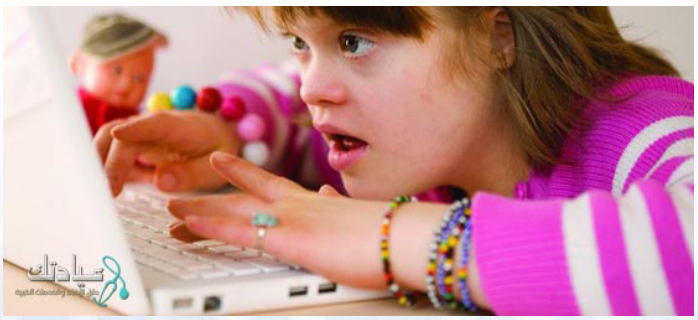

هذا وسيتم إطلاق المسابقة على موقع Yomken.com وهي منصة الكترونية تقدم خدمات البحث والتطوير بشكل اقتصادي وأكثر كفاءة باستخدام منهجية الإبتكار التشاركي. ففي المرحلة الأولى سيتم اختيار عشرة فرق للمشاركة في معسكر تدريبي مكثف سيتم تدريبهم على استخدام التقنيات المساعدة، إنترنت ومهارات الأعمال والتسويق.

وفي المرحلة الثانية سيتم اختيار خمسة فرق لعرض نماذجهم في مؤتمر الإبتكار الإقليمي والمنظم بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية. وفي المرحلة الثالثة سيتم اختيار ثلاثة فرق للمشاركة في المؤتمر العالمي للجوال والذي يعقد دورياً في فبراير بإسبانيا.

الإحتفال باليوم العالمى للمسئولية المجتمعية

أطلقت الشبكة الإقليمية للمسئولية المجتمعية - عضو برنامج الأمم المتحدة للإتفاق العالمي - مبادرة أممية تمثل أكبر حدث إنساني على مستوى العالم حيث اعتمدت الشبكة يوم الخامس والعشرين من سبتمبر من كل عام ليكون يوماً عالمياً للمسئولية المجتمعية وذلك بالاشتراك مع العديد من المنظمات الدولية والإقليمية في العالم تحت شعار «مكافحة الفقر مسئوليتنا».

وتعتبر مبادرة إطلاق يوم عالمي للمسئولية المجتمعية مسئولية شمولية تمس كل أطياف المجتمع. ووجود يوم يشترك فيه العالم للتذكير والإحتفال بأهمية المسئولية المجتمعية التي تقع على عاتق المجتمع أفرادا ومؤسسات وإقرار الأمم المتحدة له كيوم عالمي يجعله ملزما للدول أن تهتم وتحتفل به، للفت اهتمام العالم أجمع إلى القيم الإنسانية التي تنطوي تحت منظومة المسئولية المجتمعية، وهذا هو الهدف الأسمى من المبادرة لإطلاق هذا اليوم كيوم عالمي. إضافة إلى ذلك أن للمبادرة ميزة التعاون عن بعد ومساعدة الآخرين في أزماتهم لأجل الوصول إلى التكاتف المجتمعي، ويكون ذلك مثلاً من خلال تبادل الخبرات لأي مؤسسة أو أفراد مع الأعضاء الآخرين في الشبكة الإقليمية للمسئولية المجتمعية.

لبنان يستضيف الملتقى الاقليمي الدولي الأول .. [التنمية المستدامة تكوين وتمكين]

نظم المجلس الإنمائي للمرأة والأعمال بالتعاون مع منظمات عربية ودولية في لبنان مؤتمره الدولي الأول (دور التنمية المستدامة في ريادة الأعمال تكوين وتمكين) .. وذلك تحت عنوان «نلتقي لنرتقي»

حيث تضمن الملتقى العديد من الفعاليات التي ترتقي بدور التنمية المستدامة في ريادة الأعمال وتمكن المشاركين من الدول العربية من الريادة في أعمالهم من أجل خلق فرص استثمار جديدة من خلال تبادل الأفكار والمشاريع ووضع خطط عمل استراتيجية على مستوى الوطن العربي لتعزيز الدور الإقتصادي والإنمائي على كافة المستويات وأهمها دعم المرأة كونها شريك أساسي في المجتمع من خلال تسليط الضوء على دور المرأة في التنمية وريادة الأعمال . وتضمن برنامج الملتقى أوراق عمل لشخصيات عربية ولقاءات وورش عمل ودورة تدريبية، إلى جانب عرض تقديمي تحت عنوان «حماية المرأة العربية من الجرائم الالكترونية» قدمه المستشار محمد القاضي.

دول العالم تحتفل باليوم العالمي للسياحة تحت شعار التنمية المستدامة

تحتفل دول العالم بيوم السياحة العالمي منذ عام ١٩٨٠ في ٢٧سبتمبر من كل عام الذي يصادف اليوم الذي دخل فيه النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية حيّز النفاذ. وتبرز مواضيع السلام والحوار، والطاقة، وإمكانية الوصول، والتراث العالمي، والسياحة والمياه من جملة المواضيع التي اختيرت للدورات الـ٣٧ السابقة ليوم السياحة العالمي ويأتي احتفال هذا العام تحت شعار التنمية المستدامة. وتضمنت الاحتفالات الرسمية بيوم السياحة العالمي ٢٠١٧ جلستين حول «السياحة كقاطرةٍ للنمو الاقتصادي»، «السياحة والكوكب: الالتزام بمستقبلٍ أكثر اخضراراً» إضافة إلى ذلك، فقد تم عقد حلقة بحث وتفكير بهدف فتح باب النقاش بشأن قدرة القطاع على الارتقاء والحفاظ على الثقافة والتفاهم المتبادل.

كما تضمن جدول أعمال الاحتفال عرض الاستراتيجية الوطنية لقطاع السياحة في بعض الدول التي تعزّز التنمية المستدامة. وتندرج هذه الاستراتيجية في إطار الرؤية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لكل دولة والتي تركّز على التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية، وتولي الأولوية للسياحة كقاطرةٍ للتقدّم نحو اقتصاد أكثر تنوّعاً.

الإتحاد الأوروبي: مبادرة شارع الحوادث بالسودان تلعب دوراً في التنمية المستدامة

أعلنت بعثة الإتحاد الأوروبي في السودان، أن «مبادرة شارع الحوادث التي يقودها شباب سودانيون تلعب دوراً كبيراً في دعم التنمية المستدامة بالبلاد».

وتأسست مبادرة شارع الحوادث في عام ٢٠١٢ لمساعدة المرضى الفقراء، وتضم حالياً ٢٠٠٠ متطوعا في الخرطوم و١٧ مدينة في جميع أنحاء السودان.

وقال وفد الإتحاد الأوروبي في السودان عن مبادرة شارع الحوادث أنه تعرف على المبادرة من خلال شرح قدمه أعضاء المبادرة عن أنشطتهم في إعادة تأهيل المستشفيات وتوفير الأدوية المجانية للأطفال، فضلاً عن التبرع بالدم وبرامج ترفيهية لمرضى السرطان.

وفي عام ٢٠١٦، فازت مبادرة شارع الحوادث بميدالية الإتحاد الأوروبي لأبطال حقوق الإنسان لدورها في استخدام المبادرات القائمة على الإنترنت لدعم الحقوق الصحية في السودان.

وأشاد وفد الإتحاد الأوروبي بالمبادرة وقال أن الشباب يلعبون دوراً هاماً في دعم التنمية المستدامة في السودان وإن الإتحاد الأوروبي معجب بالمبادرات التي يقودها الشباب في تعزيز المجتمعات المحلية وإعطاء الأمل.

كازاخستان تستضيف إجتماع دولي لدفع أهداف التنمية المستدامة

نظمت منظمة «هوريو» وهي شبكة اجتماعية موجهة نحو العمل من أجل الخير، منتدى الابتكار الاجتماعي والأخلاقيات العالمية «سيجيف» في ٥ سبتمبر الماضي لمناقشة الطاقة المستقبلية والمدن الذكية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وقد شارك في هذا الحدث متحدثون دوليون ومحاورون ومراقبون حيث أقيم المؤتمر في "استانا" عاصمة كازاخستان .

وتلتزم منظمة هوريو بتشجيع أصحاب المصلحة المتعددة حيث يقوم بالدعم وإقامة الشراكات، لاستغلال أفضل الامكانات من أجل مواجهة احتياجات المستقبل.

وسوف يجمع هذا المنتدى كل من رواد الأعمال الاجتماعية والمستثمرين المؤثرين ،والخبراء والمسؤولين الحكوميين ،وممثلي المجتمع المدني لنشر رسالة مهمة مفادها «إننا جميعا قادرون على التغيير».

وقد ناقش المشاركون في المنتدى تحديات تغير المناخ وسط التنمية الاقتصادية والنمو الحضري وكيفية تحقيق المزيد من الاستدامة في كل جزء من البنية التحتية الحضرية والعمل على خفض كثافة الكربون وتعزيز كفاءة الطاقة في المدن.

والجدير بالذكر أن منظمة «هوريو» تدعم التواصل بين المنظمات والأعضاء والشخصيات، وتساعد على تحويل الأفكار الإيجابية إلى إجراءات ملموسة مع بناء علاقات بناءة وذلك من خلال التكنولوجيا والابتكار، وتنظيم المشاريع الاجتماعية ، ويضم مجتمع «هوريو» أكثر من ١ ٠٠٠ منظمة و٢٢٠ ٠٠٠ مستخدم من أكثر من ١٨٠ بلدا.

البنك الأهلي السعودي يُطلق حملة «تطوُّع المُحترفين» للعام الثاني لتحفيز موظّفيه على العمل التطوُّعي

في إطار التزام البنك الأهلي السعودي بتعزيز مفهوم العمل التطوعي لخدمة المجتمع والمساهمة في تطوير أعمال مؤسّسات المجتمع المدني، أطلق البنك مبادرة «تطوُّع المُحترفين» للعام الثاني على التوالي لتحفيز موظفيه على العمل التطوّعي ضمن برامج البنك للمسئولية المجتمعية «أهالينا».

وتُتيح هذه الحملة لموظفي وموظفات البنك الفرصة للقيام بأعمال تطوعية دون أجر من خلال الاستفادة من تخصُّصاتهم المهنية وخبراتهم العملية، وذلك لدعم المُنظّمات في شتى المجالات التي تخدم الصالح العام، كما تهدف هذه المُبادرة التي سيتم تنفيذها في الرياض وجدة وأبها والدمام، إلى المساهمة في تعظيم قيمة القطاع الخاص ونفعه وتعزيز أثره الاجتماعي على مؤسّسات المجتمع المدني.

ويأتي دعم البنك لمثل هذه المبادرات التطوعية كجزء من التزامه بالمساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال إشراك الموظفين وتفعيل أدوار المسئولية المجتمعية للشركات، حيث يسعى البنك لتعزيز مفهوم العمل التطوعي لدى موظفيه لخدمة مُجتمعهم والمُساهمة في تمكين العمل التطوعي وترسيخ القيم الإيجابية وبناء شخصية مستقلة لأبناء الوطن.

وقد شارك في ورش العمل التعريفية التي نظّمها البنك، العديد من موظفي وموظفات البنك وقادة وأعضاء فريق العمل التطوّعي، الذين أعربوا عن سعادتهم البالغة في كونهم يُشاركون بخبراتهم وقُدراتهم المُختلفة لتطوير وتفعيل كافّة التخصّصات التي قد تحتاجها المؤسّسات والجمعيات الخيرية.

الجدير بالذكر أن البنك الأهلي قدّم الدعوة والدعم لكافّة منسوبيه في أنحاء المملكة للمشاركة في حملة تطوع المُحترفين ضمن برامج البنك للمسئولية المجتمعية «أهالينا» لخدمة وتمكين المجتمع، وذلك في ظِل ما يمنحه البنك لموظّفيه في حالة العمل التطوّعي بما يعادل ٣٠ ساعة عمل تطوّعية مدفوعة الأجر.